مجلـــة جديد الاقتصاد
ISSN : 1112-7341
المجلد 16 / العدد: 1 (2021)، ص 318– 339

أهمية تبني التقنيات المالية الرقمية كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية : الواقع والتحديات

The importance of adopting digital financial technologies as a mechanism to achieve the goals of sustainable development in the Arab countries: reality and challenges

حمدوش وفاء [1]، عماني لمياء[2]، بوزانة أيمن[3]

جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، مخبر LFIEGE

hamdouche_ wafa@yahoo.fr

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، مخبر المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة،

lamitta.ame2001@yahoo.fr

[3] جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، مخبرLFIEGE

aimen.bouzana@univ-annaba.org

تاريخ الاستلام: 2021/06/24 تاريخ القبول: 2021/11/18 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تبني التقنيات المالية الرقمية كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، نظرا لقدرتها على تعميم الخدمات المالية وجعلها أكثر إتاحة واستدامة وأقل تكلفة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية كمجموعة تعاني من ضعف مستويات الشمول المالي، وبالتالي تظهر الحاجة لتبني التقنيات المالية الرقمية، ويعد مجال المدفوعات الرقمية الأكثر انتشاراً واستخداماً في الدول العربية، فيما يبقى الإقبال على باقي التقنيات في مراحله الأولى نتيجة لتحديات عدة، مما يستدعي ضرورة بناء إستراتيجية شاملة

لإدارة مخاطر التقنيات المالية الرقمية والاستفادة من منافعها في تحقيق تنمية شاملة.

كلمات مفتاحية: تقنيات مالية رقمية، تنمية مستدامة، شمول مالي، دول عربية، تحديات.

تصنيفات JEL : O33، D14، Q01.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of adopting digital financial technologies as a mechanism to achieve the goals of sustainable development in the Arab countries, given its ability to popularize financial services and render them more sustainable and less expensive. The study concluded that the Arab countries as a group suffer from weak levels of financial inclusion, therefore the need arises to adopt digital financial technologies. The field of digital payments is the most widespread in the Arab countries, while the demand for the rest of the technologies remains in its early stages due to several challenges. which necessitates the need to build a comprehensive strategy to manage the risks of digital financial technologies and take advantage of their benefits in achieving comprehensive development.

Keywords: Digital financial technologies; sustainable development; financial inclusion; Arab countries; challenges.

JEL Classification Codes: O33 ،D14 ،Q01.

المؤلف المرسل: بوزانة أيمن، **الإيميل:** bouzanaaimen@gmail.com

1. مقدمة:

شهدت الصناعة المالية تغيرات جذرية بفعل الثورة الصناعية الرابعة، مما غير من نمط الخدمات المالية التقليدية، لتصبح في شكل خدمات مالية رقمية تعتمد على تقنيات متطورة تجعلها تتميز بالسرعة وانخفاض الكلفة والإتاحة والشمولية. تعرف التقنيات المالية الرقمية إقبالا عالميا واسعا خاصة في ظل انتشار استخدام الهاتف الذكي والانترنت، مما يجعلها قادرة على بلوغ مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك فئة الأفراد الذين ليسوا لهم حسابات مالية في البنوك، ولا يتعاملون بشكل رسمي مع القطاع المالي.

وفي ظل التحول الرقمي المتسارع، برز دور التقنيات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي الرقمي، حيث تقدم الخدمات المالية الرقمية فرصا هائلة خاصة قطاعات المجتمعات الفقيرة على تعزيز مستوى معيشتهم، مواجهة حالات الطوارئ الصحية، ونفقات التعليم، إلى جانب تحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة...الخ، مما يجعل من التقنيات المالية الرقمية عنصرا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأمام هذه الأهمية، تتسارع العديد من الاقتصادات العالمية بما فيها العربية إلى تبني التقنيات المالية الرقمية للاستفادة من الفرص والمنافع التي تتيحها بشكل عام، وبالأخص لتوسيع مستويات الشمول المالي، ورغم أن هناك العديد من الدول العربية التي بذلت جهودا كبيرة في توفير متطلبات نجاح عملية تبني هذه التقنيات، إلا أنها لا تزال تواجه عدة تحديات تتطلب النظر فيها لتعزيز دور التقنيات المالية الرقمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ومن هنا تتلخص الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في ما يلي:

- ما هو واقع وتحديات تبني التقنيات المالية الرقمية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تساهم التقنيات المالية الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هو واقع تبني التقنيات المالية الرقمية في الدول العربية؟
- ما هي تحديات تبني التقنيات المالية الرقمية في الدول العربية؟

- فرضية الدارسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أن تبني التقنيات المالية الرقمية في الدول العربية، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مستويات الشمول المالي من خلال الاستفادة من مزاياها، مما

ينعكس ايجابيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذا تم الأمر ضمن إستراتيجية شاملة لمواجهة تحديات صناعة التقنيات المالية الرقمية.

- **أهمية الدراسة:**

تتجسد أهمية هذه الدراسة في إظهار الفرص الهائلة التي توفرها التقنيات المالية الرقمية للدول العربية من أجل تعزيز مستويات شمولها المالي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي، والنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومكافحة الجوع، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، لكن تحقيق ذلك متوقف على توفير مجموعة من المتطلبات ومواجهة العديد من التحديات.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساهمة التقنيات المالية الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة، مع تحديد واقع تبني هذه التقنيات في الدول العربية، إلى جانب أهم التحديات التي تواجهها.

- **المنهج المتبع:**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن الأكثر ملاءمة لوصف وتحليل الإشكالية المطروحة، ولتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة، بالاعتماد على أهم مؤشرات الشمول المالي المعتمدة دولياً.

2. مساهمة التقنيات المالية الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

سنسعى من خلال هذا المحور إلى تحديد مفهوم التقنيات المالية الرقمية وأهم أنواعها، وكيف يمكنها أن تمثل فرصة لتحقيق أهم الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة.

1.2 مفهوم التقنيات المالية الرقمية:

تعرف التقنيات المالية الرقمية بأنها ظاهرة تصف الإمكانات المشتركة بين الخدمات المالية والقطاعات التقنية، حيث تقوم شركات التقنية الناشئة والشركات

الحديثة بالدخول إلى الأسواق بابتكار (أو تغيير) المنتجات والخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المالية التقليدية. (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2019، صفحة 5)

كما تعرف التقنيات المالية الرقمية بأنها التكنولوجيا ونماذج الأعمال المبتكرة التي تستخدم في تقديم الخدمات المالية، بما في ذلك الابتكارات في مجال تجارة التجزئة والخدمات المصرفية والاستثمار وحتى العملات المشفرة، ومع انتشار استخدام شبكة الانترنت عبر الهاتف النقال، توسع استخدام هذه التكنولوجيا في نطاق التمويل الشخصي والتجاري. (الامم المتحدة، 2019، صفحة 61)

تتسم التقنيات المالية الرقمية بسمتين أساسيتين هما "الرقمنة" و"الاتصال"، مما يسهل من إتاحة الخدمات المالية والمصرفية بشكل متطور وبتكلفة معقولة وبأكثر شمولية، وهو ما يسهم في التحقيق المباشر للتنمية المستدامة.

2.2 أنواع التقنيات المالية الرقمية:

تضم التقنيات المالية الرقمية العديد من المنتجات الرقمية يمكن إيجازها في الجدول الموالي

الشكل 1: أنواع التقنيات المالية الرقمية

المصدر: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2019، ص18)

من خلال الشكل أعلاه، يمكن تقسيم التقنيات المالية إلى فئتين أساسيتين هما:

– **قطاعات الخدمات المالية الرقمية**: وتشمل المدفوعات الرقمية ومنصات التمويل الجماعي بصيغها المتنوعة (التبرعات، المكافآت، الإقراض، المشاركة في رأس المال) (المنعم، طلح، و اسماعيل، 2019، صفحة 18)، حيث يتجه كل منهما نحو

الاستقرار، في حين نجد أن القطاعات المستحدثة كالتأمين وإدارة الثروات وتنظيم وإدارة المخاطر بدأت في النمو بحلول سنة 2020؛

– **التطبيقات الرقمية**: وتضم البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، العملات المشفرة، سلسلة الكتل، تساعد هذه التطبيقات شركات التكنولوجيا المالية على تحقيق الحماية العالية التي تتمتّع بها قاعدة البيانات والتي تردع قراصنة الانترنت من تخريب المعلومات أو تعديلها (اتحاد المصارف العربية، 2018، صفحة 51)، وسهولة تحديد فئات العملاء من خلال سهولة تحليل عادات الإنفاق حسب العمر والجنس والطبقة الاجتماعية؛ (ليان، 2019، صفحة 40)، وكذا تخفيض الرسوم بإزالة الحاجة إلى أطراف مركزية مكلفة، مما يوفر الأموال للمستهلك عن طريق تقليل العمليات الضرورية لإجراء المعاملات؛ (فريق عمل الاستقرار المالي ، 2019، صفحة 24)، كما تتمتع بعملية تشفير معقدة يتم بها برمجـــــة وحفظ العقود يجعل من الصعوبة جدا إن لم يكن من الاستحالة اختراقها؛ (الـــطـــــالـــــب، 2019، صفحة 142)، إلى جانب قدرتها على مكافحة غسيل الأموال بحكم أن الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي أكثر قوة وذكاء في عملية المكافحة، والكشف عن الغش والاحتيال؛ (بوزرب و سحنون، 2019، صفحة 156) الشكل الموالي يوضح حجم الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية.

الشكل 2: تطور حجم الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية (الصفقات والتمويل) مليار دولار أمريكي

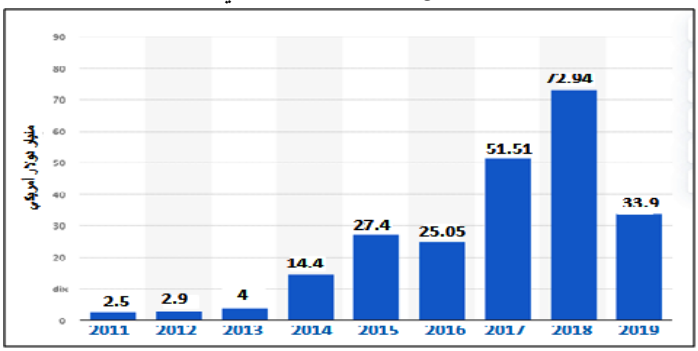

المصدر: (statista,2020)

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن حجم الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية في زيادة معتبرة حيث انتقل من 2,5 مليار دولار سنة 2011، ليصل إلى 33,9 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2019، وهو ما يمثل حجم الإقبال المكثف على مثل هذه التقنيات (https://www.statista.com/) ، حيث شكل سوق المدفوعات الرقمية العالمية، الأكثر حجما مقارنة بحجم القطاعات الأخرى، أين تم تقدير حجمه بـــ 43,5 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2018 ، ومن المتوقع أن يعرف نمواً بمعدل 17,6 في المئة خلال الفترة (2019-2025) (https://www.grandviewresearch.com/)، كما تعد المنصات القائمة على إقراض النظراء أبرز منصات التمويل الجماعي، حيث تستحوذ بنحو 74 في المئة من حجم سوق التمويل الجماعي العالمي. (المنعم و عبيد، 2019، صفحة 11) وتجدر الإشارة إلى تطور التقنيات المالية الرقمية يعود إلى ثلاثة أسباب أساسية وهي الثورة الرقمية، تغير عادات وسلوكيات المستهلكين، وأثر الأزمة المالية العالمية على المؤسسات المالية التقليدية، التي تسببت في فقدان الثقة في الجهات المالية التقليدية. (https://www.financialafrik.com)

3. علاقة التقنيات المالية الرقمية بأهداف التنمية المستدامة:

أحدث التزايد اليومي لاستخدام الهواتف الذكية والانترنت، إمكانية استفادة جميع فئات المجتمع من التقنيات المالية الرقمية، مما يعزز تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة على النحو التالي: (الامم المتحدة، 2019، صفحة 63،65)

– **القضاء على الفقر**: من خلال توفير للأسر ذات الدخل المنخفض إمكانية الوصول إلى الأدوات والخدمات الميسورة التكلفة والتي تساعد على زيادة فرصها الاقتصادية، وتعزز مستوى معيشتها على المدى الطويل؛

– **القضاء التام على الجوع**: من خلال سهولة وصول المزارعين والمزارعات إلى الأموال اللازم لزيادة الإنتاج والمحصول، بتكلفة أقل، مما يسهم في زيادة إجمالي الإنتاجية الزراعية،إلى جانب توفير منصات ملائمة للتحويلات الاجتماعية لمن يعانون سوء التغذية؛

– **الصحة الجيدة والرفاه**: تساعد المدفوعات الرقمية في توسيع خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية النائية، مما يسمح بمواجهة حالات الطوارئ الصحية؛

– **التعليم الجيد**: يساعد التمويل الرقمي الأسر ذات الدخل المنخفض في تحسين إدارتها المالية والادخار، من أجل التحكم في نفقات التعليم ودفعها؛

– **المساواة بين الجنسين**: من خلال تمكين وتعزيز القدرة المالية للنساء، حيث تساعد التقنيات الرقمية على جمع البيانات عن صاحبات الأعمال، مما يؤدي إلى فهم احتياجاتهن وتقييم أفضل لجدارتهن الائتمانية، وبالتالي التمكن من تصميم منتجات مالية رقمية موجهة بصفة خاصة للنساء؛

– **طاقة نظيفة وبأسعار معقولة**: تسهم أنظمة الدفع الرقمية في تقليل التكاليف التشغيلية، وبالتالي توسيع الوصول إلى الطاقة وزيادة الاستثمار في القطاع؛

– **العمل اللائق ونمو الاقتصاد:** تتيح الخدمات المالية الرقمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص الحصول على التمويل من خلال منصات التمويل الجماعي، زيادة على رقمنة مداخل الموظفين والمدفوعات التجارية للعملاء والموردون؛

– **الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية:** وذلك من خلال مساعدة الشركات الصغيرة على النمو والابتكار والنفاذ إلى أسواق جديدة، إلى جانب تمكنها من بناء أرشيف لمدفوعاتها ودرجات الائتمان التي حصلت عليها، مما يزيد من فرص حصولها على التمويل في المستقبل؛

– **الحد من أوجه عدم المساواة:** توفر الخدمات المالية الرقمية أدوات جديدة للأسر ذات الدخل المنخفض، لزيادة دخلها وتحسين مرونتها المالية والوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية الجديدة؛

– **مدن ومجتمعات محلية مستدامة:** توفر خدمات المدفوعات الرقمية للسكان الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية الاستثمار في الرهون الصغيرة من أجل الحصول على السكن المناسب؛

– **العمل المناخي:** يساعد التمويل الرقمي الأفراد والشركات والحكومة على مكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ والاستعداد لها، من خلال المرونة وتحفيز الاستثمارات المستدامة؛

– **السلام والعدل والمؤسسات القوية:** تحسن المدفوعات الرقمية شفافية المعاملات من الحكومات وإليها، وتساعد في رفع مستوى المساءلة حول استخدام الحكومات للأموال العامة، مما يسمح بزيادة الأموال المتاحة للخدمات العامة الحيوية والاستثمارات والتحويلات.

1.3 تقييم مستوى الشمول المالي في الدول العربية كمجموعة:

يعتبر تعزيز الشمول المالي محورا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يقوم على تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك، فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد (معهد الدراسات المصرفية، 2016، صفحة 1)، ولتقييم قدرة الدول على تحقيق مستويات معتبرة للشمول المالي، حدد البنك الدولي مجموعة من المعايير تعتمد في عملية التقييم. الشكل الموالي يوضح أهم مؤشرات الشمول المالي في منطقة العربية مقارنة بباقي مناطق العالم.

الشكل 3: أهم مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية مقارنة بمناطق العالم الأخرى لسنة 2017

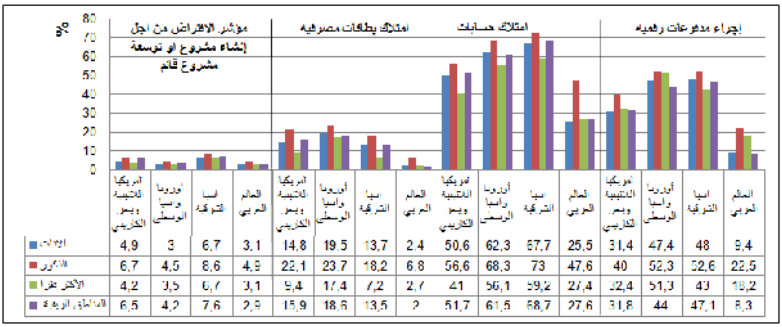

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على الموقع: (world bank,2017)

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن المنطقة العربية سجلت أدنى مستويات الشمول المالي بالنسبة للفئات المختارة (الإناث،الذكور،الأكثر فقرا، والمناطق الريفية) مقارنة بباقي مناطق العالم، فأمام وجود فجوة تمويلية بين الجنسين خاصة في مجال الاقتراض من أجل إنشاء المشروعات، بسبب التفاوت في امتلاك الحسابات البنكية التي كانت لصالح الذكور أكثر من الإناث، وضعف عملية توزيع البطاقات البنكية بما يعيق

إجراء المدفوعات الرقمية، مع عدم تمكن الفئة الأكثر فقرا وسكان المناطق الريفية من الاستفادة من الخدمات المصرفية الأساسية، وهو ما يدل على محدودية تعامل الأفراد مع النظام المصرفي الرسمي وقصور في عملية تجسيد شمول مالي مسؤول ومستدام في المنطقة العربية، مما يعكس عدم قدرة هذه الأخيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمستوى المطلوب.

4. واقع وتحديات تبني التقنيات المالية الرقمية في الدول العربية:

وجدت القطاعات المالية والمصرفية العربية نفسها مجبرة على تبني التقنيات المالية الرقمية ضمن نظام عملها، لما لها من آثار إيجابية على تعزيز كفاءتها في توسيع تعميم الخدمات المالية والمصرفية على مختلف شرائح المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن المخاطر المرتبطة بهذه التقنيات المالية تستدعي ضرورة تطوير نطاق إشراف ومراقبة البنوك المركزية، والبحث في إيجاد التوازن بين سلامة القطاع وتطوير الابتكار فيه.

1.4 تطور شركات التقنيات المالية الرقمية في الدول العربية:

تستضيف أربعة دول عربية من أصل اثنتا عشر دولة 73 في المئة من جميع الشركات الناشئة في مجال التقنيات المالية الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. (ومضة، بيفورت،، 2016، صفحة 14) الشكل الموالي يوضح لنا عدد هذه الشركات.

الشكل 4: عدد شركات التقنيات المالية الرقمية في الدول العربية

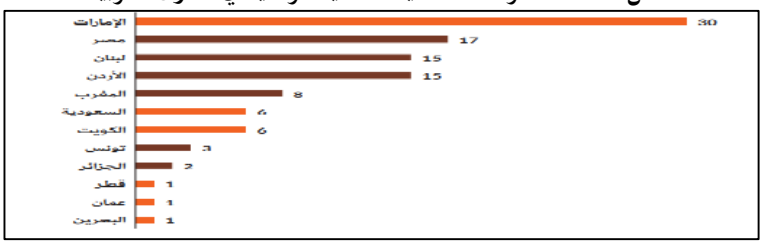

المصدر: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2019، ص20)

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن كل من دولة الإمارات ومصر ولبنان والأردن تستحوذ على أكبر عدد من شركات التقنيات المالية الرقمية، وذلك بحكم أنها أصبحت تمثل إحدى الأولويات الرئيسية للحكومات، من خلال صياغة اللوائح والتراخيص وتوفير بيئات الاختبار التنظيمية تمكن من إجراء اختبارات على الابتكارات، وارتفاع معدل تغلغل الانترنت، وتوفير الدعم المالي وبرامج المسرعات المخصصة لهذه الشركات (منصة ماجنيت، 2019، صفحة 14)، في حين نجد أن الجزائر تتصدر المراتب الأخيرة في الترتيب، وذلك بفعل تباطؤ وتيرة التحول الرقمي، وضعف مستوى البيئة الحاضنة.

2.4 التقنيات المالية الرقمية المستخدمة في الدول العربية:

حسب تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية الصادر عن صندوق النقد العربي، فإنه من أصل أربعة عشر دولة عربية توجد اثنتي عشر دولة تستخدم تقنية مالية واحدة على الأقل، وتعد الحوسبة السحابية والمحافظ الرقمية التقنيات الأكثر شيوعا حاليا في الدول العربية (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 165)، حيث يعتبر التحول تجاه الحوسبة السحابية لتوظيف هذه التقنية في التطبيقات المالية خطوة لابد منها، فهي تكنولوجيا تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى بالسحابة وهي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الانترنيت، وبهذا تتحول ببرامج تكنولوجيا المعلومات من منتجات إلى خدمات (الفضل، 2016، صفحة 249)، في نجد أن كل من العملات المشفرة والعملات الرقمية ونموذج نقل الأصول المالية من التقنيات التي لم تطبق بعد في أغلب الدول العربية. كما هو موضح في الشكل.

الشكل 5: عدد الدول العربية المستخدمة لأنواع التقنيات المالية الرقمية

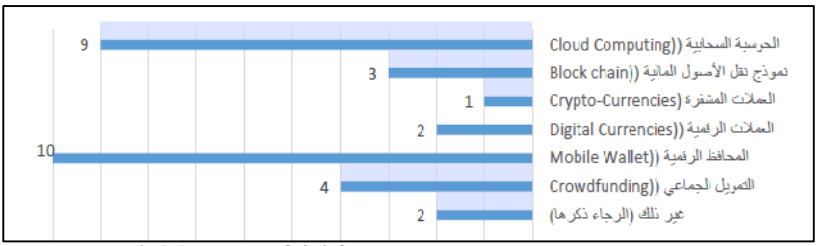

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 165)

تعتبر دولة البحرين هي الدولة العربية الوحيد التي تبنت خمس تقنيات مالية من أصل ستة، تليها الإمارات بأربعة تقنيات، لتضم كل من عمان والسعودية والمغرب ثلاثة تقنيات، كما تبنت كل من الأردن والعراق والكويت وقطر تقنيتين ماليتين، وبمعدل تقنية مالية واحدة في كل من تونس ولبنان ومصر والجزائر، في حين لم تعتمد كل من فلسطين وليبيا أية تقنية مالية رقمية في الوقت الحالي. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر قامت بترخيص تبني أسلوب منصات التمويل الجماعي التساهمي، والسماح لها بممارسة نشاط تمويل المشاريع بصفقة قانونية، وذلك حسب ما نصت عليه المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، حيث أطلقت تسميت مستشار الاستثمار التساهمي على هذه المنصات. تنشأ صفة مستشار الاستثمار التساهمي المكلف بخلق وإدارة منصات الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي واستثمار أموال الجمهور الكبير على الانترنت، في مشاريع استثمارية تساهمية، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 14)، كما لا تزال باقي الدول العربية في مراحلها الأولى للترخيص والإشراف على عمل منصات التمويل الجماعي باستثناء دول الإمارات التي قامت بإعداد نظام متكامل للتمويل الجماعي. (المنعم و عبيد، 2019، صفحة 37)

2.4 جهود الدول العربية في تبني التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني:

كما أشرنا سابقاً؛ أن قطاع المدفوعات الرقمية يمثل أكبر القطاع من قطاعات التقنيات المالية الرقمية، وذلك لكونه أكثر كفاءة من حيث اختصار الوقت والكلفة وسهولة الاستخدام، ومستويات الإتاحة الأوسع بما يعني مستويات أكبر من الشمول المالي، ولهذا تسعى السلطات الإشرافية في الدول العربية إلى تكثيف جهودها الحالية والمستقبلية لتشجيع شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني بالتجزئة، وذلك من خلال تطوير تشريعات تنظم عمل هذه الشركات، وتشجيع الأفراد على استخدام المدفوعات الرقمية، ودعم مستويات الأمن السيبراني. الشكل الموالي يوضح عدد معاملات الدفع الالكتروني في بعض الدول العربية لسنة 2019.

الشكل 6: عدد معاملات الدفع الالكتروني في بعض الدول العربية سنة 2019

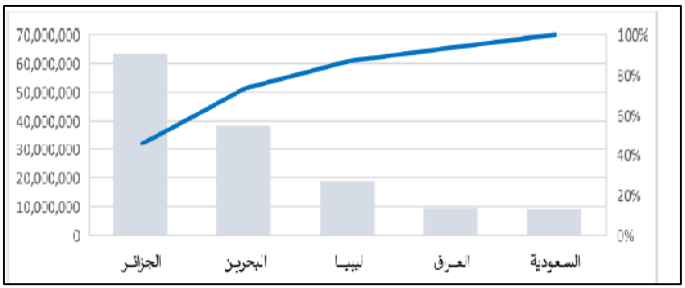

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 30)

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن الجزائر تحتل الصدارة من حيث عدد المعاملات الدفع الالكتروني إذ فاقت عتبة 60 مليون معاملة سنة 2019، تليها البحرين بـــ 38 مليون معاملة، ثم ليبيا بـــ 18 مليون معاملة، ليقدر عدد المعاملات الدفع الالكتروني في كل من العراق والسعودية 9 مليون معاملة سنويا، ويعود ذلك إلى التدابير والحوافز التي وفرتها هذه الدول لتشجيع الإقبال على الدفع الالكتروني وهي على النحو التالية: (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 26)

- **في الجزائر**: تم وضع حوافز ضريبية وغير ضريبية للاستثمارات الموجهة لدعم أنشطة التجارة الالكترونية، كما يتم العمل على توفير البيئة الداعمة لنشاط هذه الشركات من

خلال الحاضنات التقنية، ومن بين الحوافز التي سنتها الجزائر، تخفيض ضريبة القيمة المضافة على المدفوعات الالكترونية إلى 9 في المئة خلافا لبقية المعاملات المطبق عليها نسبة 19 في المئة؛

- **في البحرين:** عملت على توفير البنية التحتية الداعمة والأطر الرقابية وتشجيع الشركات للعمل في إطار البيئة الرقابية ا الاختيارية؛

- **في السعودية:** عمدت على تبني بيئات إختبارية رقابية، ومبادرات لدعم التقنيات المالية، ووضع إطار رقابي تناسبي لشركات الدفع الالكتروني، وتخفيف المتطلبات الرقابية؛

- **في العراق:** اتجهت الدولة إلى خفض الرسوم والعمولات على معاملات الدفع الالكتروني، وإلزام البنوك والشركات بنشر الصراف الآلي ونقاط البيع، ووضع تعليمات تخص السحب النقدي لتعزيز دور شركات التقنيات المالية في مجال حلول الدفع بالتجزئة؛

- **في الكويت:** تم تخفيض بعض المتطلبات الرقابية الواجب استيفائها، مع تحديد السحب الأعلى للمعاملات التي تتم عبر شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني، مع تقديم المشورة التقنية والرقابية اللازمة؛

- **في مصر:** تم منح إعفاءات تتعلق بمتطلبات الترخيص للشركات الناشئة، وإنشاء المختبر التنظيمي لتطبيقات التقنيات المالية الرقمية، مع إنشاء منصات التقنية المالية المصرفية لتسهيل التواصل بين كافة أطراف منظومة التقنيات المالية؛

- **في المغرب:** يتم تقديم استثناءات على عناصر تحديد هوية حاملي حسابات الدفع وتبسيط إجراءات اليقظة فيما يتعلق بتحديد هوية العميل، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاط مؤسسات الدفع.

5. تحديات تبني التقنيات المالية في الدول العربية:

لنجاح عملية تبني التقنيات المالية الرقمية في الدول العربية، لابد على هذه الأخيرة مواجهة العديد من التحديات متعلقة بصناعة التقنيات المالية الرقمية في حد ذاتها والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

- بحكم أن التقنيات المالية الرقمية قائمة على استخدام الهواتف الذكية والانترنت، هذه الأخيرة تجعلها معرضة للعديد من مخاطر الأمن السيبراني، كالسطو على أرقام البطاقات الائتمانية، والاعتداء على الأموال الالكترونية وسرية المعلومات وسلامتها؛ (الإسكوا، 2012، صفحة 12)

- يعد عنصر الامتثال التنظيمي التحدي الرئيسي الذي تواجه شركات التقنيات المالية الرقمية، فرغم أنها لن تخضع لجميع القواعد التي قد تخضع لها البنوك التقليدية،إلا أنها بحاجة لتحديد الهيئة التي تحكمها وتميز مجموعة اللوائح التي تنطبق عليها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لابد عليها أن تعمل على الموازنة بين الامتثال التنظيمي للابتكار والنمو وتطوير المنتجات، وذلك لضمان الالتزام بالأنظمة وتحديد المخاطر المحتملة لتجنب الإضرار بسمعتها وثقة المستهلكين والمستثمرين؛ (المنعم و تلي، 2019، صفحة 11)

- تعد المسؤولية مشكلة خاصة في مجال العملات المشفرة، حيث تعتبر الطبيعة اللامركزية للنظام أن المستخدم يتحمل المسؤولية كاملة عن السرقة (حيث يحتفظ بالعملة في محفظة رقمية). (المنظمة العالمية للمستهلك، 2017، صفحة 7)

- الافتقار إلى عامل الثقة، حيث تعتبر المخاوف المتعلقة بالأمان السبب الرئيسي لتفضيل عملاء البنوك خيار الدفع عند الاستلام. (ومضة، بيفورت، صفحة 69)

- حماية المستهلك المالي، بفعل أن التقنيات المالية الرقمية موجهة بصفة خاصة للمستهلكين المستبعدين ماليا، وفي ظل تدني مستوى التعليم وزيادة الأمية المالية، يمكن

أن يؤدي ذلك إلى معاملات غير عادلة وممارسات غير سليمة قد تضر بهم. (سيجاب، 2011، صفحة 11)

– إشكالية الديون والإقراض المفترس، حيث سهلت التكنولوجيا المالية التعامل بالقروض على الراتب والإقراض المفترس وجعلتها تتم بأريحية أكثر، فالمستهلكين الذين رفضت طلباتهم للحصول على القروض، يمكنهم الحصول خلال دقائق على قرض عالي التكلفة ويضر بهم على الأرجح؛(Consumers International, 2017, p. 7)

– الحاجة إلى معدلات انتشار عالية للانترنت ووسائل الدفع الالكترونية، لتسهيل عملية التبادل بين الممولين المحتملين والمقترضين؛ (Jenik, Lyman, & NAVA, 2017, p. 27)

– تحتاج عملية تنفيذ التقنيات الرقمية كالبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، إلى مهارات هندسة استثنائية وصيانة مستمرة وخبرة تكنولوجية هذا من جهة، من جهة أخرى تستلزم عملية توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية إنشاء شراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية لتعظيم محفظة المستهلكين واكتساب المصداقية. (https://www.mobindustry.net/)

6. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة أهمية تبني التقنيات المالية الرقمية كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

– تعد التقنيات المالية الرقمية عاملا أساسيا في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، من خلال تسهيل وصول الخدمات المالية الرقمية خاصة في المناطق النائية، وللفئات الذين يعانون من الإقصاء المالي، سيساعد ذلك على مكافحة الفقر والجوع، وتوفير مناصب الشغل، وتعميم الرعاية الصحية والتعليم، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة، وتوفير التأمين، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛

– سجلت الدول العربية كمجموعة ضعفا في مستويات الشمول المالي مقارنة بباقي مناطق العالم، مما مثل دافعا أساسيا في تبني التقنيات المالية الرقمية، حيث سجلت تفاوتا في ما بينها من حيث توفير المناخ المناسب لعمل شركات التقنيات المالية الرقمية؛

– ارتكزت جهود الدول العربية على تشجيع أنشطة شركات التقنيات المالية الرقمية في مجال الدفع الالكتروني من خلال تقديم مجموعة من التدابير والحوافز، وذلك سعيا منها لتشجيع الدفع الالكتروني والتقليل من إعتماد النقد في تسوية المعاملات التجارية لاسيما في أعقاب أزمة فيروس كورونا المستجد؛

– يتوقف نجاح عملية تبني التقنيات المالية الرقمية في الدول العربية لتعزيز مستويات الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على قدرتها في بناء إستراتيجية وفق رؤية شاملة لبناء بنية تحتية رقمية، زيادة تغلغل الانترنت وانتشار الهواتف الذكية، تحديد قواعد الامتثال التنظيمي، مواجهة مخاطر الأمن السيبراني، حماية المستهلك المالي الرقمي، تعزيز الثقة والثقافة المالية، وامتلاك كفاءات بشرية ذات خبرة في مجال التقنيات المالية الرقمية,

بناء على النتائج المتوصل إليها توصي هذه الدراسة بما يلي:

– العمل على الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات وتحديثها، لكي تلبي احتياجات تفعيل التطبيقات والحلول الرقمية في مجال التقنيات المالية الرقمية؛

– ضرورة زيادة نفاذ الأفراد والشركات إلى الانترنت، مع الرفع في سرعة تدفقها وتخفيض تكلفتها، إلى جانب زيادة انتشار الهواتف المحمولة وأثمان معقولة، لضمان وصول الخدمات المالية الرقمية لكافة شرائح المجتمع؛

– مواصلة تطوير البنية التحتية للدفع الالكتروني، لتشجيع الإقبال على منصات الدفع الرقمي، والتخفيف من حدة استعمال النقد؛

- ضرورة تبني إطار تنظيمي ورقابي لدعم نشاط شركات التقنيات المالية الرقمية، لتحقيق التوازن بين منافع هذه التقنيات والمخاطر المرتبطة بها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحميلها مسؤولية حماية المعلومات الشخصية للعميل؛

- إلزامية وضع أطر قوية لتوفير حماية المستهلك المالي، ودعم ثقته في التقنيات المالية الرقمية، مع العمل على إنشاء مصالح متخصصة في معالجة شكاوي المستهلكين وتوعيتهم المالية.

7. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- اتحاد المصارف العربية، "البلوك تشين" ثورة تقنية في عالم المال والتجارة سيشهدها العالم في السنوات المقبلة، مجلة شهرية متخصصة، 2018، العدد (446)، ص50-52.

2- الإسكوا، نشرة التكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربية، الامم المتحدة، 2012، (العدد17)، ص12.

3- الامم المتحدة، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية، آفاق عالمية وتوجهات إقليمية، 2019، الأمم المتحدة.

4- بوزرب خير الدين، سحنون هبة، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في القطاع المصرفي:قراءة في التجربة الهندية مع دراسة حالة بنك HDFC، كتاب جماعي حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، 2019، برلين- ألمانيا.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 45 من القانون رقم 20-04 المؤرخ في 12 شوال عام 1441الموافق4 يونيو 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، (العدد 33)، 2020، الجزائر.

6- سيجاب. (2011). المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، الهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير والاشتمال المالي للفقراء، نحو ارشادات ومعايير متناسبة. متوفر على الموقع:
https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-White-Paper-Global-Standard-Setting-Bodies-Oct-2011-Arabic.pdf consulté le 25/7/2020

7- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2019، صمدوق النقد العربي.

8- صندوق النقد العربي، التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني في قطاع التجزئة، 2020، صندوق النقد العربي

9- الطالب غسان سالم، العملات الرقمية وعلاقتها بالعقود الذكية، 2019، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الرابعة والعشرون، دبي.

10- عبد المنعم هبة، طلح الوليد، طارق اسماعيل، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2019، صندوق النقد العربي.

11- عبد المنعم هبة، عبيد رامي يوسف. (2019). منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، 2019، رقم 125، صندوق النقد العربي.

12- عبد المنعم وهيبة ، تلي سيف الدين، (26-28 مارس 2019)، انعكاسات التكنولوجيا التنظيمية كإطار منظم للتكنولوجيا المالية على بيئة الاعمال، المؤتمر الدولي حول تكنولوجيا معلومات الاعمال والاقتصاد المعرفي، جامعة البلقاء، الأردن.

13- فريق عمل الاستقرار المالي، مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي في الدول العربية، 2019، رقم117، صندوق النقد العربي.

14- الفضل علي عبد الحسين، فاعلية الحوسبة السحابية في تدعيم قواعد البيانات المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المختصين في المعلوماتية في المصارف العراقية، 2016، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد3، ص 246-268.

15- ليان فريد حبيب، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، 2019.

16- معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالي، 2016، إضاءات، السلسة الثامنة، العدد7، الكويت.

17- منصة ماجنيت، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الآوسط وشمال إفريقيا، 2019، منصة ماجنيت.

18- المنظمة العالمية للمستهلك، الاعمال المصرفية في المستقبل، استكشاف التكنولوجيا المالية ومصلحة المستهلك، 2017، المنظمة العالمية للمستهلك.

19- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، فيتنك الابتكارات المالية التقنية، مرمور مينا انتيليجينتس،2019، الكويت.

20- ومضة، بيفورت. التكنولوجيا المالية في الشرق الآوسط وشمال إفريقيا، توجهات قطاع الخدمات المالية متوفر على الموقع :

http://content.argaam.com/e6d81327-a248-471c-a13e-27d9e221c5aa.pdf consulté le 25/7/2020.

المراجع باللغة الانخليزية:

1- Consumers International. (2017). L'avenir Des Services Bancaires, Une exploration de la fintech des intérets du consommateur.

2-https://www.financialafrik.com/2019/12/05/les-fintechs-en-afrique-un-potentiel-majeur-mais-des-defis-a-surmonter/.

3-https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/digital-payment-solutions-market.
4-https://www.mobindustry.net/7-key-challenges-fintech-startup-faces-and-their-solutions/.
5-Jenik, Lyman, NAVA, A, (2017), Crowdfunding and Financial Inclusion, WORKING PAPER, CGAP, P 27.Disponible sur le site : https://www.cgap.org/sites/default/files/WorkingPaper-Crowdfunding-and-Financial-Inclusion-Mar-2017.pdf.
6- statista, 2020: https://www.statista.com/statistics/557237/value-of-fintech-financing/
7- World bank, global findex: https://globalfindex.worldbank.org/.